الفصل الثاني

إرساء الحقوق الإنسانية (مضمون الديمقراطية)
وتنظيم السلطة والحكم (شكل الديمقراطية)

❖❖❖

حين جاء الإسلام قرر في بداية الأمر بوضوح الكثير من الحقوق الفردية والاجتماعية والاقتصادية للإنسان في حوالي عقدين من الزمن أي أنه ركز على مضمون الديمقراطية التي هي حقوق الإنسان وحرياته لأنها حينما تكون واضحة يمكن بناء الدولة على أساسها ولذلك فإن الإسلام وضع مبادئ وقواعد كثيرة لشكل الديمقراطية لتنظيم المعاملات والعلاقات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية غير أن المبادئ الكبرى في الشورى والعدل والحرية والمساواة والرقابة لقيام الخلافة وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم يمكن تطوير قواعدها ووسائلها وإجراءاتها على مدى أزمان طويلة بما تتلاءم مع تطور شكل الدولة ومضمونها الاقتصادي والاجتماعي والمادي. غير أن الصراع بين السلطة والمعارضة الذي حول مفهوم الحكم والخلافة من نظام الشورى إلى نظام الحكم الفردي بالوراثة العصبية للنسب قد جمد تطوير شكل الديمقراطية في الحكم الإسلامي.

أما حقوق الإنسان في الديمقراطية الغربية فإنها قد استغرقت أكثر من أحد عشر قرنًا لتقبلها والقبول بها في المجتمعات الغربية غير أن شكل الديمقراطية الذي هو تنظيم السلطة أي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، تطور تطورًا كبيرًا في جميع مؤسساته الدستورية وخاصة بعد أن نهضت أوروبا حضاريًا واستعماريًا بالاستغلال للشعوب الأخرى وبلدانها في القرون القريبة بحيث لا يمكن بسهولة التراجع بالحكم الدستوري نحو الطغيان والاستبداد على الشعوب وفي مقابل ذلك كانت هناك انتكاسة العالم الإسلامي وانحطاطه بالاستعمار الغربي الاستخرابي والتفكيك

الإقليمي لخلافته المركزية وصعود القوى العسكرية بمختلف عصبياتها القومية باستيلائها للحكم في الدويلات الإسلامية التي نشأت على أساس عصبي والتي رافقها انتشار الجمود والرجعية في الفكر والخرافة الشعبية في الثقافة منذ عصور الانحطاط بعد "حروب الفِرِنْجَة" كما يسميها العرب أو "الحروب الصليبية" كما يسميها الأوروبيون وخاصة بعد سقوط الأندلس في نهاية القرن(١٥) الخامس عشر الميلادي.

إن القوى الاجتماعية للديمقراطية في الإسلام والغرب قد اختلفت في منحها وتقريرها للحقوق الأساسية للمواطنين. فالإسلام يتصف بالتوسع والإباحة والسماحة والوجوب للجميع في الحقوق ودون قيد أو تدرج بطيء بينما في المجتمعات الأوروبية لم تقبل القوى الاجتماعية الحاكمة المحركة للديمقراطية سوى بالتقطير والتدريج البطيء في منح وتقرير الحقوق للناس حسب الحاجة والمنفعة المادية لهم ضمن سياسات الدولة ومصالحها الاقتصادية. ولذلك فإن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لم تمنح للناس إلا على مراحل زمنية مختلفة وحسب حاجة الدولة لطاقة الفئات الاجتماعية أو لرضوخها لضغوط القوى الاجتماعية. فمثلًا تتغير الضمانات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والعمل والبطالة وغيرها حسب صعود وهبوط الارستقراطية وميلها نحو الليبرالية الفردية الجشعة التي تجعلها تضع مصالحها فوق المصالح الاجتماعية للفئات الأخرى، فنحن نرى اليوم أن قوانين القوى السوقية للاقتصاد المادي في التنافس والكسب قد أصبحت تعلو على القوانين الاجتماعية في التراحم والتعاون والتضامن والتكافل وهو ما يبعد هذه المجتمعات عن إنسانيتها ويعيدها إلى مجتمعات صراع الطبقات والتنافس والتفكك واللا إنسانية المؤدية إلى الصراع والتناحر والموت. ولن نستغرب عودة الحركات المختلفة للصراع الاجتماعي في العالم الغربي في أشكال جديدة.

إن الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام جزء من دين المسلمين لا يملك أحد بشكل مبدئي تعطيلها كليًا أو جزئيًا أو خرقها أو تجاهلها فهي أحكام إلهية تكليفية أنزل الله بها كتبه وبعث بها خاتم رسله وتمم بها ما جاءت به الرسالات

السماوية وأصبحت رعايتها عبادة وإهمالها أو العدول عنها منكرٌ في الدين وكل إنسان مسؤول عنها بمفرده والأمة مسؤولة عنها بالتضامن فهي فرض عين وفرض كفاية. لقد كان الإيمان بالمساواة في الإسلام هو المحرك الأساسي لحقوق الإنسان، فكما يقول الإمام علي في أوامره لولاته: "إن المواطن المسلم هو أخ لك في الإيمان والمواطن غير المسلم هو نظير لك في الخلق". أي أنهما يتساويان في الحقوق الإنسانية أمام الله ويتعادلان في الواجبات الوطنية أمام الحاكم. أما في الغرب فقد كانت المواطنة المتساوية تستمد حقوقها بالتدريج حسب التزاماتها المادية كدفع الضرائب المالية أو المادية أي أن المادة أو المال هو المانح للحقوق الإنسانية وهو ما ينسجم مع عقيدتهم المادية في الحاكمية والطبيعة والخلق، ولهذا فإن المواطن الغربي يحتج دائمًا على حكومته عند انتهاك حقوقه بأنه دافع ضرائب لأنه يكتسب شرعية الدفاع عن حقه من سبب مادي فردي، أما المسلم فإنه يحتج بقوة إيمانه قائلًا: "لا حول ولا قوة إلا بالله" لأن الله هو الحق والحكم في كل أمر وكل مخالفة للحق هي باطلة، وفي هذا ازدراء واستصغار لولاة الأمور إن كانوا ظالمين لأنه يستند على سلطة حقانية وقوة روحية لعامة الناس.